

Distr.: General
16 March 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

الدورة الخامسة

نيويورك، ١٥-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

الموضوع الخاص: الأهداف الإنمائية للألفية

والشعوب الأصلية: إعادة تحديد الأهداف

تقرير اجتماع فريق الخبراء الدولي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ومشاركة الشعوب الأصلية والحكم السليم

موجز

أبرز المشاركون من الشعوب الأصلية ووكالات الأمم المتحدة أهمية تعزيز هياكل الحكم الخاصة بالشعوب الأصلية ومؤسساتها بغية تحقيق تنمية فعالة ومستدامة داخل المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية. وأشاروا إلى ضرورة ضمان المشاركة الفعالة في جميع مراحل الدورة الإنمائية، مثل الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، ومخططات لتقاسم المنفعة بصورة عادلة وآليات لفض المنازعات. ويوفر وجود هياكل حكم قوية لدى الشعوب الأصلية الأساس للمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية للتعامل مع التغييرات التي يفرضها التحديث والعولمة، دون أن تفقد المزيد من قوتها وتعرض لمزيد من التهميش.

* E/C.19/2006/1



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	أولا - مقدمة
٣	٩-٢	ثانيا - تنظيم الأعمال
٤	٣٩-١٠	ثالثا - النقاط البارزة في المناقشة
١٣	٦٧-٤٠	رابعا - الاستنتاجات والتوصيات
		المرفقان
		الأول - برنامج عمل اجتماع فريق الخبراء الدولي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ومشاركة الشعوب الأصلية والحكم السليم
٢٣		
٢٦		الثاني - قائمة بأسماء المشاركين

أولا - مقدمة

١ - أوصى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في دورته الرابعة، بأن يأذن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد اجتماع مدته ثلاثة أيام لفريق الخبراء الدولي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ومشاركة الشعوب الأصلية والحكم السليم عند هذه الشعوب. وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جلسته العامة السابعة والثلاثين، المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، في قراره ٢٠٥٢/٢٠٠٥، أن يأذن بعقد اجتماع فريق الخبراء بمشاركة ممثلي منظومة الأمم المتحدة وثلاثة أعضاء في المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ودعا سائر المنظمات الحكومية الدولية المهتمة وخبراء من منظمات الشعوب الأصلية، والدول الأعضاء المهتمة إلى المشاركة أيضا، وطلب المجلس إلى الاجتماع تقديم تقرير إلى المنتدى في دورته الخامسة في إطار الموضوع الخاص لتلك الدورة. وقد نظمت أمانة المنتدى حلقة العمل هذه.

ثانيا - تنظيم الأعمال

ألف - الحضور

٢ - حضر حلقة العمل أعضاء المنتدى التالية أسماءهم: فيكتوريا تاوولي - كوربوز، وويليام لانغفيلدت، وحضر مايكل دودسون بصفته عضوا في المنتدى ومديرا المنظمة المصاحبة الأسترالية.

٣ - وحضر حلقة العمل الخبراء المدعوون التالية أسماءهم: ساوداتا أبوبكرين، من رابطة تين هينان (بوركينافاسو)، ومونيكا أليمان، من منظمة مادري، وبول شارتراند (كندا)، وماريا شوك (بوليفيا)، وفيو إيسارا - لا أولو، من جمعية تدعى "Ole Siosiomage Society Incorporated"، (ساموا) وفامارك هلاونشينغ، من مؤسسة ميثاق الشعوب الأصلية لآسيا، وجولي كيتكا (الولايات المتحدة الأمريكية)، وإرينا شافرانيك (الاتحاد لروسي).

٤ - وحضر حلقة العمل مراقبون من إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، ومراقبون من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء الأخرى. وترد قائمة بأسماء المشاركين في المرفق الثاني لهذا التقرير.

باء - الوثائق

٥ - كان معروضا على المشاركين مشروع برنامج عمل ووثائق أعدها الخبراء المشاركون. والوثائق متاحة على موقع أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية على الإنترنت <http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/en/workshopMDG.html>.

جيم - افتتاح الاجتماع

٦ - لدى افتتاح حلقة العمل، أدلى ببيان افتتاحي الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، نيابة عن وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

٧ - انتُخبت فيكتوريا تاوولي - كوربوز، رئيسة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، رئيسة لحلقة العمل. وانتُخبت بريجيت فيرينغ، من منظمة العمل الدولية، مقررة.

هاء - اعتماد الاستنتاجات والتوصيات

٨ - اعتمدت حلقة العمل بتوافق الآراء، في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفرع الثالث أدناه.

واو - اختتام حلقة العمل

٩ - اختتمت حلقة العمل بعد اعتماد الاستنتاجات والتوصيات في الجلسة العامة الأخيرة المعقودة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

ثالثا - النقاط البارزة في المناقشة

ألف - المعايير والسياسات الدولية المتعلقة بالمشاركة والحكم السليم، فيما يتعلق بالشعوب الأصلية

١٠ - تتميز الشعوب الأصلية بأن لها هياكلها الخاصة للحكم، وبأنها تواجه تحدي توفير الحكم السليم في مجتمعاتها المحلية، بما في ذلك وضع سبلها الخاصة لانتخاب قيادتها، واتخاذ القرارات، وممارسة السلطة، وضمان المساءلة. وفي الوقت ذاته، تواجه الشعوب الأصلية طائفة متنوعة من المسائل والشواغل والتحديات المرتبطة بوضعها وتفاعلها مع هياكل الحكم في البلدان التي تعيش فيها. وظل التفاعل بين الشعوب الأصلية والمجتمعات غير الأصلية يتسم بالتعقد عبر التاريخ، ويتراوح ما بين الصراع المباشر والإخضاع ودرجة ما من الاحترام

والمنفعة المتبادلين ومن نقل الثقافة. ويُعترف حالياً على نطاق واسع بأن احترام الحقوق الخاصة للشعوب الأصلية عنصر أساسي للحكم السليم، وأيضاً شرط أساسي لوضع استراتيجيات تتسم بالفعالية والكفاءة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - وأشار المشاركون في حلقة العمل إلى أن الحكم يتم عن طريق التفاعل بين الهياكل والعمليات والتقاليد التي تحدد بدورها الكيفية التي تمارَس بها السلطة، وكيفية اتخاذ القرارات، وكيف يمكن لفرادى المواطنين والشعوب الأصلية وغيرهم من أصحاب المصلحة المشاركة في عملية اتخاذ القرارات والتأثير عليها. ويتعلق الحكم أساساً بالسلطة والعلاقات والمساءلة: أي مَنْ يملك النفوذ، ومَنْ يتخذ القرارات، وكيفية إخضاع صانعي القرارات للمساءلة. ويقوم الحكم لدى الشعوب الأصلية على هياكل وعمليات وتقاليد مماثلة. وهو وسيلة تستعملها الشعوب الأصلية لوضع قواعدها واتخاذ قراراتها بنفسها. ويتضمن العديد من الأشكال التقليدية للحكم الذاتي نظاماً للمعتقدات يشرف على التعايش السلمي بين الأشخاص ويرصده في سياق تقاسم العالم الطبيعي المتعدد الأبعاد.

١٢ - وهناك العديد من معايير حقوق الإنسان الدولية التي لها صلة بمسائل الحكم السليم وتنطبق عليها بشكل مباشر، ومنها المادتان ٢١ و ٢٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتقتضي المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من الدول الأطراف أن تحترم الحقوق المعترف بها في العهد وأن تتخذ ما يلزم من إجراءات لإعمال هذه الحقوق. وعلى وجه الخصوص، يتعين على الدول الأطراف أن تضمن سبيلاً فعالاً للانتصاف عندما تُنتهك الحقوق وأن توفر آلية قضائية أو إدارية عادلة وفعالة. وعلى نحو مماثل، تقتضي المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الدول الأطراف أن توافق على اتخاذ ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها، سالكة إلى ذلك جميع السبل المناسبة. وعلاوة على ذلك، يوضح إعلان الحق في التنمية طبيعة هذه الالتزامات، ويحدد أهدافاً هامة للحكم. ويعهد إلى الدول بوضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى تحسين رفاهية جميع السكان على أساس مشاركتهم النشطة والحرّة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عن هذه التنمية.

١٣ - وتتضمن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية سلسلة من الأحكام والمبادئ الخاصة بالحكم السليم. ويتمثل النهج الأساسي في أن للشعوب الأصلية الحق في أن تستفيد على قدم المساواة من الحقوق والفرص التي تتوفر لعموم السكان - وأن تستفيد في الوقت ذاته من الحقوق والتدابير الخاصة الرامية إلى أمور من

جملتها حماية مؤسساتها وثقافتها ولغاتها وأراضيها. وتشدد الاتفاقية على مبدأي المشاورة والمشاركة، وتنص على أن للشعوب الأصلية الحق في تقرير أولوياتها الخاصة في عملية التنمية.

١٤ - ولاحظ المشاركون في حلقة العمل عددا من التطورات المشجعة نحو تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في السياسات والعمليات الدولية. ويمكن النظر إلى ذكر "الشعوب الأصلية" في نتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥ كإشارة واضحة إلى توافق الآراء على النقاش حول مصطلح "الشعوب الأصلية" وأعرب المشاركون في حلقة العمل عن الأمل في أن تتجه المفاوضات المتعلقة بتحديد معايير حقوق الشعوب الأصلية نحو هذا الاتجاه. ومن الأمثلة الأخيرة على بناء توافق الآراء المفاوضات الحالية المتعلقة بمشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية التي أحرز فيها تقدم كبير خلال الدورة الحادية عشرة للفريق العامل لما بين الدورات. ويشكل أيضا انتخاب المرشح المنتمي إلى أحد الشعوب الأصلية، إيفو موراليس رئيسا لبوليفيا مؤخرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ تطورا مشجعا وجديرا بالترحيب فيما يتعلق بمشاركة الشعوب الأصلية في الحياة السياسية. وأعربت حلقة العمل عن الأمل في أن يضطلع المجتمع الدولي بالمسؤولية عن دعم حكومة بوليفيا المنتخبة حديثا لوفاء بوعودها للشعوب الأصلية التي تشكل الأغلبية في بوليفيا.

١٥ - ولموضوع حلقة العمل صلة قوية ببرنامج عمل العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم. ويتمثل هدف العقد في "زيادة تعزيز التعاون الدولي من أجل حل المشاكل التي تواجهها الشعوب الأصلية في مجالات مثل الثقافة والتعليم والصحة وحقوق الإنسان والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تنفيذ برامج عملية المنحى ومشاريع محددة ومساعدة تقنية متكاملة وأنشطة ذات صلة بوضع المعايير. وفي هذا الصدد، ترتبط الأهداف الأساسية للعقد التي أعلنتها الجمعية العامة بالحكم السليم وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويبيّن شعار العقد الثاني وهو "الشراكة من أجل العمل والكرامة" التحوّل من التركيز على المناقشة والتفاوض إلى العمل. وينبغي أن يهدف العمل إلى إحداث تغيير على أرض الواقع بتحسين أحوال معيشة الشعوب الأصلية وتمكين المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية من مواجهة التحديات الجديدة.

باء - المجالات التي يكون فيها مشاركة الشعوب الأصلية ذات صلة بالأهداف الإنمائية للألفية بصفة خاصة

١٦ - يؤكد الهدف الثامن والأخير من الأهداف الإنمائية للألفية صراحة على مسألة الحكم السليم: "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية". وهو هدف واسع جدا يتصل بمسائل كالديون والتجارة والاتفاقات المالية التي قد تؤثر سلبا على الشعوب الأصلية إلا إذا توفرت

فرص لشراكات حقيقية تعيد التأكيد على الحقوق الأساسية للشعوب الأصلية في الأرض والموارد، بين أمور أخرى. كما أن إنجاز الهدف الثامن ما زال يشكل تحدياً لمعظم البلدان، وكذلك للشعوب الأصلية.

١٧ - وجرى نقاش هام في حلقة العمل حول مسألة الحكم عند الشعوب الأصلية. وسلط المشاركون من الشعوب الأصلية ومن وكالات الأمم المتحدة الضوء على أهمية تعزيز هياكل الحكم ومؤسساته للشعوب الأصلية بغية الحصول على تنمية فعالة ومستدامة داخل مجتمعات الشعوب الأصلية. وأشار المشاركون إلى ضرورة ضمان المشاركة الفعالة في كل مراحل الدورة الإنمائية، كالحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وإيجاد مخططات لتقاسم المنفعة بصورة عادلة وآليات لفض المنازعات. كما توفر الهياكل القوية للحكم عند الشعوب الأصلية الأساس لمجتمعات الشعوب الأصلية للتعامل مع التغيرات التي يفرضها التحديث والعولمة، دون أن تفقد المزيد من قوتها وتعرض لمزيد من التهميش.

١٨ - وأعرب المشاركون عن أسفهم لحقيقة أن العديد من المشاريع الإنمائية التي تنفذها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص أيضاً تؤدي إلى المزيد من إضعاف هياكل الحكم التقليدية، التي عانت بالفعل من آثار الاستعمار. وتبين تجربة الوكالات المختلفة، بما فيها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أن تعزيز الحكم التقليدي يؤدي إلى نتائج إيجابية وأن الوكالات باتت تعتمد أو تعزز تدريجياً سياسات لدعم نظم الحكم التقليدية عند الشعوب الأصلية. يمكن كذلك العثور على أمثلة إيجابية بين بعض الجهات الفاعلة في القطاع الخاص؛ منها مثال من أستراليا حيث تدعم إحدى الشركات تعزيز الحكم عند الشعوب الأصلية كجزء من التصرف الحسن، بنتائج جيدة جداً.

١٩ - وعلى الصعيد المحلي، ترى الشعوب الأصلية الحكم السليم بأنه يعني التركيز على العمليات أكثر منه على الهياكل، مما يستدعي توفير الدعم لأشكال الحكم التشاركية أكثر منه لأنماط الحكم المفروضة والجامدة. كما أن أنماط الحكم التي تفر بتنوع الآراء في العالم وتستند إلى القيم والتقاليد الثقافية، تقود إلى سلطة حقيقية صانعة للقرار وإلى رقابة محلية. وثمة عوامل هامة أخرى لها تحسين قدرات قيادات الشعوب الأصلية الناشئة وتعزيزها وبناءؤها، وبالأخص القادة من الشباب والنساء. ويتعين على مؤسسات الحكم لدى الشعوب الأصلية، كي تكون فعالة، أن تمتلك الموارد والقدرة الضروريتين لتوفير الخدمات المطلوبة للمجتمعات، وشرعية الحكم المستندة إلى المساءلة والشفافية ودعم ناخبها.

٢٠ - وأشار المتحدثون إلى أن مشاركة الشعوب الأصلية في حالات كثيرة هي أمر حاسم على الصعيد المحلي. وينبغي على العمليات الإنمائية، من أجل إنجاز مشاركة حقيقية، أن تتقيد

بالمعايير الثقافية من خلال احترام التقاليد والبروتوكولات، وأن تستفيد من الآراء والتعليقات والدروس المستفادة من الشعوب الأصلية. ومن الضروري كذلك إدراج تنوع الجهات الفاعلة في العمليات التشاركية. وفي بعض الحالات، ينبغي أن يكون هناك على سبيل المثال، حوار مع الكنائس وغيرها من الهيئات الدينية التي تشكل غالبا جزءا هاما من هوية الشعوب الأصلية وثقافتها.

٢١ - وأشار إلى أن حكم الشعوب الأصلية ليس جامدا بل متغيرا وقد يتضمن تغييرات في أدوار كل من الجنسين ومشاركة الشباب، بالأخص بعد أن صارت المرأة كاسبة للدخل وأصبح الشبان يملكون رؤاهم وتطلعاتهم. كما أن مختلف الجهات الفاعلة في التنمية، من حكومات ومنظمات حكومية دولية وجهات مانحة وقطاع خاص ومنظمات غير حكومية وغيرها، تحتاج لإدراك تنوع مواقف الشعوب الأصلية وأن تكفل ألا يضيع هذا التنوع ضمن سياق تنسيق العمل.

٢٢ - للشعوب الأصلية مصالح ليس كمواطنين في الدولة فحسب، وإنما كشعوب لها رؤاها الخاصة عن مجتمع يرغبون بالعيش فيه. فالشعوب الأصلية تقيم ضمن الحدود السياسية للدول، لكن ممارسات الدولة قد تعرقل مصالحها الجماعية كشعوب. وبالتالي تتسم مساهمتها في عمليات صنع القرار في الدولة بكونها أساسية من أجل الحصول على حقوقها وحماية مصالحها. كما أن الحكومة، سواء كانت وطنية أو محلية، تحتاج إلى الشرعية وإلى الإقرار لها بسلطة التصرف، وتوفير الموارد للعمل، كي تكون فعالة وتوفر الحكم السليم. وعلى الصعيد الوطني، يتطلب الحكم السليم مساهمة مجدية من الشعوب الأصلية في صنع القرار. هذا هو أساس نجاح المبادرات السياسية وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - وأشار المتحدثون إلى أن الشعوب الأصلية تنظر إلى الحكم الذاتي كوسيلة لبلوغ حق تقرير المصير الذي يُستلهم أيضا من معتقدات الشعوب الأصلية. وفي حالات عديدة، صاغت الشعوب الأصلية مقترحاتها الخاصة بشأن الحكم والتنمية. وتتضمن بعض العناصر الأساسية من هذه المقترحات: (أ) تقرير المصير الذي يعني إمكانية إدارة مواردها الجماعية من خلال مؤسساتها وأنظمة الحكم الخاصة بها؛ (ب) الحفاظ على استدامة ثقافة شعوبها؛ (ج) إنعاش وتنمية منظومات المعرفة الجماعية؛ (د) الوصول إلى الاستخدام المناسب للممتلكات الجماعية للجماعة والاستفادة منها، كالأرض والموارد الطبيعية والتراث الثقافي، والمعرفة الجماعية.

٢٤ - وناقش المشاركون أيضا مسألة الهجرة. ففي الوقت الذي ما زالت فيه غالبية الشعوب الأصلية تعيش في مناطق ريفية، هناك مؤشرات تدل على أنها تهاجر بأعداد متزايدة

إلى المناطق الحضرية. وتمثل العوامل التي تدفع الشعوب الأصلية إلى الهجرة إلى المدن، حيث تضطر غالبيتها إلى المشاركة في الاقتصاد غير الرسمي، في تدهور أسباب الرزق التقليدية والآثار السلبية للعولمة، وفقدان الأرض بصورة متواصلة وعدم وجود بدائل صالحة في مجتمعاتها. وقد يشعر كثير منها بالاعتزاز إثر اقتلاع جذورها من أرض الأجداد ويواجه العديد منها تحديات اجتماعية واقتصادية وشخصية. وغالبا ما تجد الشعوب الأصلية المقيمة في البيئات الحضرية نفسها في خطر المعاناة من التمييز والاستبعاد ومن انتهاكات معايير العمل الدولية المتصلة بعمل الأطفال والسخرة.

٢٥ - ويتميز الحكم الحضري السليم بعدد من المبادئ المترابطة والمتكافلة. ولا بد للتنمية الحضرية من أن تكون مستدامة، وأن تعمل على موازنة احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل مع إثبات التزام واضح بالحد من الفقر. وينبغي إمداد سلطات المدن والسلطات المحلية بموارد كافية ومنحها الاستقلال الذاتي للوفاء بمسؤوليتها. وبعد الوصول المتكافئ والفعال إلى عملية صنع القرار أمرا أساسيا لجميع النساء والرجال. كما أن الشفافية والمساءلة هما عنصران أساسيان في الحكم السليم، والوصول إلى المعلومات هو أساس الشفافية. ويتضمن الاندماج، الذي يجب ألا يلتبس مع الاستيعاب، توفير فرص المشاركة في العمالة المدرة للدخل، وتمكين الأفراد من تعزيز قابليتهم على المشاركة في المجتمع.

٢٦ - لا تؤثر الهجرة على المغادرين فحسب، بل تترك آثارا متنوعة على الباقين أيضا. فالرجال في بعض المجتمعات هم الذين يهاجرون من أجل العمل، ويخلفون النساء وراءهم. قد يؤدي ذلك إلى وضع أفضل للمرأة التي تصبح أكثر استقلالية لحاجتها إلى إدارة الأمور في مجتمعاتها. كما يزداد اعتماد العديد من مجتمعات الشعوب الأصلية على التحويلات المالية للعمال المهاجرين أو الاستفادة منها. ولم تحظ التحويلات المالية للشعوب الأصلية حتى الآن باهتمام كبير وهي تستحق إعطاءها المزيد من التقييم.

٢٧ - وتم إيلاء اهتمام خاص للحالة السائدة في أفريقيا حيث ورثت الدول أنظمة استعمارية تقوض المساواة بين الشعوب. وفي الوقت الذي لا يقر فيه العديد من الحكومات الأفريقية بالحقوق الخاصة للشعوب الأصلية، فالواقع أن الرعاة والصيادين والقطّافين من الشعوب الأصلية ما زالوا أفقر الفقراء في هذه القارة، فقد سرقت منهم أراضي أجدادهم ومواردهم الطبيعية وغالبا ما تنتهك حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الخاصة بهم من قبل النخب الحاكمة. كما أن المجالات التي تتصف فيها مشاركة الشعوب الأصلية في أفريقيا بصلة أوثق بالأهداف الإنمائية للألفية هي في آليات التشاور والمشاركة (بمن فيهم النساء والشباب)؛ وإعداد الأهداف والمؤشرات؛ والميزنة والتخطيط التشاركيين، والمشاركة في

التنفيذ، ورصد خطط الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها وإعداد التقارير القطرية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

جيم - عوامل التمكين والإضعاف في مشاركة الشعوب الأصلية وفي الحكم السليم عند هذه الشعوب، مع إشارات خاصة إلى الأهداف الإنمائية للألفية

٢٨ - يبين العديد من المشاركين أن الأهداف الإنمائية للألفية لا تشير إلى الشعوب الأصلية بشكل محدد، وهذا السبب جعل الشعوب الأصلية لدرجة كبيرة خارج دائرة الاهتمام في عملية الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك كشفت الاستعراضات التي قامت بها منظمة العمل الدولية والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية أنه لم تتم استشارة هذه الشعوب خلال صياغة الأهداف الإنمائية للألفية ولم يكن لها أي دور تقريبا في تنفيذها أو في رصد العمليات وتقديم التقارير. كذلك لم ترد أي إشارة تقريبا إلى الشعوب الأصلية في التقارير القطرية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وفي أوراق استراتيجية الحد من الفقر. كما أن وعي الشعوب الأصلية بالأهداف الإنمائية للألفية، في حالات عديدة، منخفض جدا مما يدفع إلى المزيد من استبعادها.

٢٩ - وأشار المشاركون إلى تقرير فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية لعام ٢٠٠٥ الذي يشير إلى التحدي المزدوج المطروح على الأهداف الإنمائية للألفية من جانب الشعوب الأصلية. "فمن جهة لها الحق في أن تشارك بشكل كامل وأن تستفيد من الجهود العالمية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، بينما ينبغي من جهة ثانية احترام حقوقها في تحديد طريقتها الخاصة وأولوياتها في التنمية بغية ضمان أن تساهم الأهداف الإنمائية للألفية في التنفيذ والتعزيز الكاملين لقدرات هذه الشعوب"^(١). وبالتالي، من المهم إنشاء آليات تكفل تمكين هذه الجماعات من إعطاء موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة بشأن كل السياسات والاستراتيجيات والأنشطة التي تضر بها.

٣٠ - كما أن هناك شاغلاً أساسياً يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والشعوب الأصلية هو أن الأهداف ومؤشراتها المتصلة لا تعكس الاحتياجات المحددة للشعوب الأصلية وشواغلها ولا تسمح برصد محدد للتقدم المنجز المتصل بالشعوب الأصلية. ولا تتناسب أغراض الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها بالنسبة لعدد من الشعوب الأصلية حتى من وجهة النظر الاقتصادية البحتة، لأنها تفضل الدخل النقدي على اقتصادات الكفاف غير الرسمية التي تتصف بأهمية كبيرة في تلبية العديد من الاحتياجات الأساسية للشعوب الأصلية. ولا تراعي

(١) انظر E/C.19/2005/5، المرفق الثالث الفقرة ٨.

الأهداف الإنمائية للألفية، بصيغتها الراهنة، طرق العيش البديلة للشعوب الأصلية ولا أهميتها بالنسبة إليها، ليس من الناحية الاقتصادية فحسب، وإنما كدعائم للتعاقد الاجتماعي والهوية الثقافية أيضا. وتنطوي الأهداف الإنمائية للألفية على خطر توجيه عملية التنمية باتجاه انخراط الشعوب الأصلية بصورة متزايدة في العمل المأجور واقتصادات السوق، حيث لا يُستفاد من معرفتها التقليدية الكبيرة وأنظمة الحكم لديها.

٣١ - وبالنظر إلى أهمية توافر بيانات موثوق بها ومصنفة بشأن الشعوب الأصلية، فقد تم تحديدها كأولوية منهجية من جانب منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، كما اعتمد المنتدى عددا من التوصيات في دوراته السنوية. وأشارت حلقة العمل أيضا إلى أن عددا متزايدا من البلدان والوكالات الدولية والمؤسسات الأكاديمية تجمع بيانات مصنفة، وأن هناك عددا من المبادرات الجارية والمبادرات المقررة لجمع المزيد من البيانات وإنشاء مؤشرات. وعلى الصعيد الدولي، تبذل جهود من جانب جهات عديدة منها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والفريق الدائم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وأمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وعلى الصعيد الوطني، تتخذ مبادرات لإجراء بحوث من جانب مؤسسات أكاديمية متنوعة^(٢).

دال - أمثلة جيدة على مشاركة الشعوب الأصلية في سياسات الحكم والقوانين والميزانيات والممارسات مع الإشارة بشكل خاص إلى الأهداف الإنمائية للألفية

٣٢ - قدمت بعض دراسات الحالات الفردية التي عُرضت في حلقة العمل نظرة عامة على الخبرات المتنوعة للشعوب الأصلية في الحكم في منطقتي المحيط الهادئ وأمريكا الشمالية. فقد أظهرت أن المشاركة الحقيقية والفعالية للشعوب الأصلية في الحكم ودور وشرعية الهياكل والمؤسسات التقليدية وقدرة القيادات تشكل جميعها عوامل رئيسية تسمح بممارسة الحكم على نحو فعال يلبي احتياجات الشعوب. وفي بعض الحالات، تقوض عملية التنمية المؤسسات التقليدية، وفي حالات أخرى تشارك المؤسسات في تقديم الخدمات دون توفير موارد كافية لها وبناء قدراتها، في حين ينبغي أن يكون ذلك من مسؤولية الدولة. وبالنظر إلى تنوع الحالات، لا يمكن إعطاء إجابة واحدة أو حل واحد. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى مواصلة

(٢) انظر أيضا E/C.19/2004/2.

النقاش وتحديد عناصر وطرق أكثر ابتكارا لمعالجة مختلف حالات مؤسسات الحكم التابعة للشعوب الأصلية.

٣٣ - وتلبيةً لمختلف احتياجات وحالات مجتمعات الشعوب الأصلية في أنحاء العالم، آثرت المنظمات الدولية اتباع نهج مختلفة في حالات العمل الخاصة بكل منها. فقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثلا سياسة العمل ضمن إطار تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني. وتوفر هذه السياسة توجيهها لموظفي البرنامج الإنمائي للعمل مع الشعوب الأصلية وتشكل أداة توعية مؤثرة للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية. وأتخذ عدد من المبادرات في مجتمعات الشعوب الأصلية في مجالات الحكم السليم في مناطق مختلفة من العالم قدمت الدعم لتحقيق المشاركة الفعلية للشعوب الأصلية من خلال الهيئات الاستشارية أو التشاورية الوطنية. وقد أسهم هذا الأمر في إعداد تقارير عن التنمية البشرية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي تركز على التنوع وعلى بناء قدرات منظمات الشعوب الأصلية وهياكل الحكم الخاصة بها.

٣٤ - ووصفَ مشاركُ حكومي تطورات هامة شهدها بلده مؤخرا تمثلت في إبرام حكومته اتفاقا مدته ١٠ سنوات مع الشعوب الأصلية يهدف إلى معالجة مشكلة الفقر لدى الشعوب الأصلية وسد الفجوات بين السكان من الشعوب الأصلية وغير الأصلية. ويتضمن هذا الاتفاق اعتماد نهج لا يقيم أي تمييز من حيث الصفة القانونية لمختلف الشعوب الأصلية ويشرك نساء الشعوب الأصلية ويتضمن بنودا تتعلق بالمساءلة ومتطلبات الإبلاغ.

٣٥ - وأبرزَ مشاركُ من الشعوب الأصلية أهمية مشاركة الشعوب الأصلية في استعراض وسن القوانين ووصف بعض التجارب الإيجابية المتأتية عن هذه المشاركة على الصعيد الإقليمي في بلد محدد. وسُجّلت أيضا تجربة إيجابية تمثلت في النتيجة المؤتية التي تمخضت عنها مفاوضات أجريت بين شركة لقطع الأخشاب وأحد الشعوب الأصلية عادت بالنفع على الطرفين.

٣٦ - وأشار ممثل عن منظمة للشعوب الأصلية إلى أن التركيزَ على بناء القدرات وبناء المؤسسات وإشراك الحكم المحلي والاتحادي، ورعاية الشراكات حقق خطوات إيجابية نحو رفع شأن قضايا الشعوب الأصلية في المناطق المعنية ومكن الشعوب الأصلية من التأثير بقدر أكبر على عمليات صنع القرار التي تؤثر على نوعية حياتها.

٣٧ - وأفاد أحد المشاركين عن مشروع يهدف إلى بناء المؤسسات يركز على كفاءة المشاركة المباشرة من جانب الشعوب الأصلية في تحقيق التنمية الاقتصادية وعمليات صنع القرار على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي. ويقدم هذا المشروع الدعم للتنمية المستدامة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية عن طريق إنشاء مركز للتدريب والتنمية

الاقتصادية. وإقرارا بالحاجة إلى بناء قدرات جميع الشركاء، حُدد هدف رئيسي آخر يتمثل في تعزيز قدرات الحكم على تعزيز تنمية المجتمعات المحلية ورعاية الأعمال التجارية الصغيرة للشعوب الأصلية.

٣٨ - ويمكن أيضا للمانحين الثنائيين أن يضطلعوا بدور أساسي في دعم حقوق الشعوب الأصلية. فقد كشف تقييم أجراه أربعة خبراء معنيون بالشعوب الأصلية عام ٢٠٠٠، بتكليف من الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، لتنفيذ السياسة الدانمركية الداعمة للشعوب الأصلية أنه يمكن لاستراتيجية متعددة الأوجه والمستويات أن تحقق نتائج متسقة على الصعيد الدولي وفي التعاون الثنائي. وتبيّن في التعاون المباشر في تنفيذ المشاريع أن المنظمات غير الحكومية، سواء كانت دانمركية أو دولية، هي التي نفذت أغلبية المشاريع في حين لم تنفذ منظمات الشعوب الأصلية سوى قلة قليلة منها. ويشير هذا الأمر إلى عدم قدرة منظمات الشعوب الأصلية أو الوكالة الدانمركية على العمل معاً ضمن شراكات مباشرة - أو إلى عجز الجهتين معاً عن ذلك. وأدى هذا الاستعراض إلى وضع استراتيجية منقحة للدعم الدانمركي إلى الشعوب الأصلية، تركز بقوة على الجانبين التنفيذي والتشغيلي.

٣٩ - ويشكل التعاون بين الحكامين الوطني والمحلي أمراً أساسياً كما هي الحال بالنسبة لاستعدادهما للاعتراف بالشعوب الأصلية. وثمة تفاوت كبير بين البلدان والأقاليم حيث تشكل قوة منظمات الشعوب الأصلية عاملاً حاسماً. وفي نهاية المطاف، يعتمد نجاح المشاريع الإنمائية للشعوب الأصلية على مشاركة هذه الشعوب نفسها في تصميم المشاريع التي تؤثر على حياتها وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها وتحديثها وتحقيقها.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٠ - وقعت الشعوب الأصلية على مر القرون ضحية التمييز العنصري والثقافي واللغوي وسُلبت أراضيها وخضعت لأنماط من الحكم الاستعماري وعانت من محاولات مختلفة لتذويب هويتها الوطنية أو لفرض هويات أخرى عليها. وقد حملت هذه التجارب الشعوب الأصلية على العودة إلى تاريخها واستعادة مكانتها الغابرة، ساعية في الوقت نفسه إلى المضي قدماً. وشكلت استعادة الشعوب الأصلية لتاريخها وثقافتها وهوياتها الغابرة مصدر تمكين وفخر وأمل لها أرسى أساساً لتحقيق تنميتها البشرية والمستدامة.

٤١ - وبعد انقضاء ست سنوات على اعتماد إعلان الألفية وتحديد الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في ما يتعلق بمشاركة الشعوب الأصلية في عمليات تحقيق هذه الأهداف، ما يعني أن هذه العمليات لا تُستخدم على نحو فعال لمواجهة عمليات الإفكار المستمرة للشعوب الأصلية وأوجه عدم الكفاية والجوانب التمييزية في تقديم خدمات

وبرامج الصحة والتعليم والتنمية المستدامة في المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، والآثار الضارة المستمرة المترتبة على أنماط التنمية بالنسبة للشعوب الأصلية. كما أن ورقات وعمليات استراتيجيات الحد من الفقر الموضوعية بهدف الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفقر البلدان، لا تراعي عموماً الحالة المحددة للشعوب الأصلية.

٤٢ - وبشكل عام، لاحظت حلقة العمل بارتياح وجود طائفة واسعة من المبادرات التي اتخذتها مؤخرًا الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات الشعوب الأصلية، وشددت على ضرورة بذل قدر أكبر من الجهود الحثيثة للانتقال من المناقشة والتحليل إلى اتخاذ الإجراءات والتنفيذ.

٤٣ - وأشير إلى وجوب استخدام الأهداف الخمسة للعقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم^(٣) كمبادئ توجيهية لمعالجة القضايا المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والشعوب الأصلية والحكم السليم عند هذه الشعوب، وهي:

(أ) عدم التمييز والإدماج؛

(ب) المشاركة الكاملة والفعالة؛

(ج) تحقيق تنمية تحترم الثقافة/التنوع؛

(د) وضع برامج وميزانيات مستهدفة للشعوب الأصلية، مع التركيز بصورة

خاصة على النساء والأطفال والشباب؛

(هـ) تعزيز الرصد والمساءلة.

الحكم بصفته عاملاً مؤثراً في الشعوب الأصلية

٤٤ - نجحت الشعوب الأصلية في عدد من البلدان في تعزيز الحكم السليم من خلال البحوث والتوعية والإصلاحات التي تدمج حقوق الشعوب الأصلية في الدساتير والتشريعات. بيد أنه ما زال يتعين القيام بالمزيد من ناحية تطبيق هذه التشريعات والسياسات. ويمكن لمس بعض التجارب الإنمائية الإيجابية في بلدان معينة، تنعم فيها الشعوب الأصلية بأساس اقتصادي سليم ضمن إطار للسياسة العامة يوفر الدعم للحكم الذاتي للشعوب الأصلية. بيد أنه لا تزال هناك حاجة في معظم البلدان لكفالة إيجاد بيئة مؤاتية وسياسة عامة ملائمة وأطر قانونية تكفل بدورها الانسجام بين الطبقات المختلفة التي تشكلها السياسة العامة والتنمية وهياكل الحكم، المؤثرة في حالة الشعوب الأصلية. وثمة

(٣) انظر A/60/270، الفقرة ٩.

حاجة واضحة لأن تقوم الوكالات والمؤسسات الحكومية ببناء قدراتها كي تستجيب بشكل ملائم للمبادرات المتعلقة بالحكم وتبلي احتياجات الشعوب الأصلية.

٤٥ - وعلى الصعيد العالمي، لا تزال الآثار المترتبة على العولمة والسياسات التجارية تشكل شاغلا للعديد من الشعوب الأصلية. فقد زادت العولمة من استغلال الموارد الطبيعية في أراضي الشعوب الأصلية، ومن خصخصة الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والمياه والخدمات البيئية. وبسبب الافتقار إلى ما يكفي من الأطر للسياسة العامة وضعف القدرات غالبا ما تكون هذه الشعوب في وضع تفاوضي أضعف. وفي قلة من البلدان أدرك القطاع الخاص أن مفاوضة الشعوب الأصلية للحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة تشكل مبدءا تجاريا جيدا وثمة أمثلة قليلة عن الممارسات السليمة في هذا المجال.

٤٦ - أما على الصعيد المحلي، فيمكن لاستراتيجيات تطبيق اللامركزية ونقل السلطات أن توفر فرصا لتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية، لا سيما متى كانت لها أدوار تؤديها في صنع القرار. بيد أن هذا الأمر يعتمد بدوره على مدى إدماج هياكل الحكم الخاصة بالشعوب الأصلية في هذه الاستراتيجيات وعلى مدى فعالية هذه الجهود الرامية إلى نقل السلطات في تعزيز سيطرة واستفادة الشعوب الأصلية من أراضيها وأقاليمها ومواردها. فبعض البلدان مثلا لا يسمح بمشاركة ممثلين عن الشعوب الأصلية إلا إذا كانوا يتقنون لغة الأغلبية أو كانوا أعضاء في الأحزاب السياسية الوطنية. وإذا كان للامركزية أن تسهم إسهاما كاملا في احترام حقوق الشعوب الأصلية، توجبَّ خص هياكل حكم الشعوب الأصلية وسلامة أراضيها بمعاملة تفضيلية والقبول بهما.

٤٧ - وغالبا ما تكون للحكومات والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمناخين الشنائين والمتعددي الأطراف قدرة محدودة على التعامل مع قضايا الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تكون الإجراءات الحكومية أكثر تركيزا على السيطرة منها على توفير الدعم للحكم السليم في مجتمعات الشعوب الأصلية من خلال تركيزها مثلا على متطلبات الإبلاغ وتوفير التمويل القصير الأجل عوضا عن دعم العمليات الطويلة الأجل لبناء القدرات من أجل إقامة الحكم السليم. وفي أغلب الأحيان لا تزال السياسات والتصرفات التمييزية في حق الشعوب الأصلية شائعة وهي تشكل عقبات رئيسية لفهم وإدماج آراء وممارسات الشعوب الأصلية في ما يتعلق بالتنمية والحكم.

٤٨ - ويشكل بناء القدرات والحكم السليم وإدارة الصراعات في أفريقيا أمورا ملحة بشكل خاص للشعوب الأصلية. فأفريقيا هي أكثر المناطق حرمانا وإهمالا في منظومة الأمم المتحدة. لذا هناك حاجة لبناء شراكة بين منظمات الشعوب الأصلية في أفريقيا والأمم

المتحدة ووكالات المانحين من أجل النهوض بمشاركة الشعوب الأصلية في أنظمة الحكم من خلال بناء القدرات وبناء التحالفات ووضع سياسات وبرامج للمؤسسات مراعية للشعوب الأصلية والفوارق الجنسانية.

وفي ما يتعلق بأفريقيا حث حلقة العمل الحكومات والوكالات التابعة للأمم المتحدة على معالجة القضايا التالية: زيادة فهم الحقوق الجماعية للمجتمعات المحلية المستندة إلى هياكل الأسرة الموسعة؛ وزيادة المهارات التفاوضية التي ستمكّن مجتمعات الشعوب الأصلية من تحقيق أفضل المنافع الممكنة من المشاريع الإنمائية في أقاليمها؛ وترويج فهم مفهوم الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة بوصفه أمراً حيوياً للحكم السليم، وتعزيز اتباع نهج للتنمية مستند إلى حقوق الإنسان؛ وزيادة فهم العقود والاتفاقات والمعاهدات التي تؤثر على مصادر كسب العيش في مجتمعات الشعوب الأصلية؛ وتعزيز هياكل الحكم الخاصة بالشعوب الأصلية المستندة إلى المساواة بين الجنسين ومبادئ الانتخابات الديمقراطية الحرة والعادلة و/أو طرق تعيين الزعماء وهياكل الحكم المقبولين محلياً من الشعوب الأصلية.

٤٩ - وخرجت حلقة العمل بالتوصيات الرئيسية التالية في ما يتصل بقضايا الحكم العام، وهي موجهة بشكل رئيسي إلى الحكومات والوكالات التابعة للأمم المتحدة:

(أ) الاعتراف بمؤسسات الشعوب الأصلية كواحد من مكونات الحكم الوطني واللامركزي، مما يشكل شرطاً مسبقاً أساسياً للسماح للشعوب الأصلية بالإسهام في الاقتصاد والعملية الديمقراطية والتنمية التي يشهدها بلد ما؛

(ب) توفير الدعم لوضع أطر للسياسة العامة وللتشريعات تكفل تحقيق مشاركة فعالة للشعوب الأصلية على جميع مستويات الحكم - بدءاً من عمليات تحقيق اللامركزية على المستوى المحلي ووصولاً إلى وضع المعايير على المستوى العالمي. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية حيث تعيش الشعوب الأصلية حالة من الضعف؛

(ج) بناء قدرات الحكومات والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمانحين والمجتمع المدني على احترام حقوق الشعوب الأصلية وتعزيز التنمية مع الحفاظ على الهوية؛

(د) تعزيز قدرات الحكومات على الوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(هـ) تعزيز توظيف أفراد من الشعوب الأصلية في المؤسسات التابعة للأمم المتحدة، وبخاصة في المؤسسات المؤثرة في الشعوب الأصلية؛

(و) حث الحكومات، بمشاركة الشعوب الأصلية فضلا عن زعماء الكنائس، والقطاعات الأخرى من المجتمع المدني، على تنظيم منتدى لاستكشاف السبل الآيلة إلى تخفيف الآثار السلبية المترتبة على العولمة في الشعوب الأصلية إلى أدنى حد.

٥٠ - وتبرز بشكل إجمالي حاجة إلى تدريب الشعوب الأصلية وبناء قدراتها على فهم الاتفاقات التجارية والمالية وتعزيز قدراتها على مفاوضة الحكومات والقطاع الخاص والتعامل مع منظمة التجارة العالمية وعمليات التفاوض التجاري الإقليمية.

هياكل الحكم الخاصة بالشعوب الأصلية

٥١ - للشعوب الأصلية مؤسسات وهياكل خاصة بها للحكم؛ بعضها تقليدية وبعضها الآخر يتخذ أشكالا جديدة لتمكينها من مواجهة الظروف والأحوال المتغيرة في مجتمعات الشعوب الأصلية. ولكي تكون هذه المؤسسات فعالة، لا بد أن تكون هي نفسها شرعية، أي يجب أن تتمتع بتأييد المحكومين وبالسلطة والموارد الكافية للاضطلاع بوظائفها.

٥٢ - وعموما، وُجد أن الشرعية والقدرات تتطور حيثما كانت المجتمعات المعنية ذاتها تسيطر على صنع القرار. ولكن لا تزال أغلبية البلدان تواجه تحديات إدماج سلطات ومؤسسات الشعوب الأصلية في هياكلها للحكم.

٥٣ - وكثيرا ما تُكلف مؤسسات الحكم الخاصة بالشعوب الأصلية بالقيام بأعباء ثقيلة ومتنوعة، وبإدارة جوانب متعددة من تنمية المجتمعات المحلية وإدارتها، بما في ذلك توفير الخدمات الحكومية نيابة عن حكومة الدولة، ولكنها كثيرا ما لا تُزوّد بالموارد أو التدريب الضروريين للاضطلاع بهذه المهام.

٥٤ - وكثيرا ما تتألف الهياكل الموجودة في مجتمعات الشعوب الأصلية من مستويات متعددة. وتتنوع هذه الهياكل بدورها وفقا لنوع الجنس، والعمر، والمقام الاجتماعي والثروة وغير ذلك. وفيما هناك اعتراف بدور السلطات التقليدية في عملية التغيير، يوجد خطر من تفويض السلطات الأكثر تقليدية إذا لم تشارك في إدارة عملية التغيير. ومن الضروري للغاية أيضا أن تتمتع ثقافات الشعوب الأصلية ونظم حكمها بالحيوية والقدرة على الاستجابة للظروف المتغيرة بسرعة.

٥٥ - وهناك تحديات أيضا تتصل بالحكم السليم وحقوق الإنسان داخل مؤسسات الشعوب الأصلية، ومنها على سبيل المثال، المؤسسات المتعلقة بحقوق المرأة ومشاركتها. وعلى الرغم من أن أشكال مؤسسات الشعوب الأصلية وآلياتها قد تتفاوت، فمن الضروري أن تناقش هذه الشعوب وتحدد كيفية التزامها بمبادئ حقوق الإنسان والحكم السليم.

٥٦ - وتعتبر القيادة من العناصر الرئيسية المساهمة في نجاح عملية التغيير. وهناك حاجة خاصة لبناء قدرات القيادات النسائية والشبابية الناشئة للشعوب الأصلية لتولي مهمة قيادة مجتمعاتها.

٥٧ - ودعت حلقة العمل الشعوب الأصلية إلى القيام بما يلي:

(أ) كفالة احترام حقوق الإنسان والحكم السليم في مؤسسات الشعوب الأصلية وتعزيز فعالية مشاركة النساء والشباب؛

(ب) استكشاف فرص الحصول على الموارد المالية المخصصة لاستثمارها في القيادة والترويج للحكم السليم على المستوى المحلي. ويمكن تنفيذ ذلك عن طريق برامج المساعدة التقنية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك أمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية؛

وتوصى الحكومات والنظام الحكومي الدولي بالآتي:

(ج) الاعتراف بنظم الحكم الخاصة بالشعوب الأصلية، ودعمها وتعزيزها؛

(د) توفير التدريب وبناء القدرات للشعوب الأصلية في مجال الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، ومشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية وغيرها من الصكوك، وتعزيز قدراتها لضمان تطبيق الحكم السليم؛

(هـ) تنظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في توفير الدعم التقني لبناء قدرات وحدات الحكم المحلي للشعوب الأصلية لتخطيط أنشطة إئتمانية، وتنفيذها ورصدها في السياقات الاجتماعية والثقافية الخاصة بها؛

(و) الشروع في إجراء سلسلة من الحوارات حول مسألة القيادة، ومكونات الحكم السليم، مع إشارة خاصة للنساء والشباب، وبمشاركتهم الفعالة، وكذلك مع المشاركة النشطة من أعضاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح الشعوب الأصلية

٥٨ - كثيرا ما لا يتوافق النهج المجزأ المتبع لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع نظرة التنمية الأكثر شمولا للشعوب الأصلية، ولا ينسجم مع أولوياتها فيما يتعلق على سبيل المثال، بالحق في الأرض، والأقاليم والموارد. ويوفر إعلان الألفية إطارا لمعالجة الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة أكثر شمولا. ويشير ضعف تنفيذ الهدف الثامن (المتعلق بالشراكات من أجل التنمية) شاغلا خاصا لأن الهدف الثامن يهدف إلى ضمان الموارد الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

٥٩ - ويمكن أن تساعد السياسات المؤسسية والنهج الابتكارية لعدد من المنظمات في تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية، ولكن ليتحقق ذلك، لا بد من كفالة مشاركتها وألا ينحصر التنفيذ في مناطق وبرامج مستهدفة معينة وهذا يدعو للعمل الدؤوب من أجل التنسيق والحوار وبناء القدرات وإقامة الشبكات والتحالفات فيما بين الشركاء، وكذلك توفير الموارد الضرورية للتنفيذ. ومن المدخل لهذا التعاون عملية التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي ينطوي على إمكانية الترويج لإدماج قضايا الشعوب الأصلية في برامج الوكالات الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة.

٦٠ - ويتسم الحوار بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية المهتمة بالأهداف الإنمائية للألفية بأنه حوار متقطع، ويتسم التعاون على أرض الواقع بالضعف. كما أن التشاور مع المجتمعات المحلية والقرى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها ما يزال ضعيفا. ولهذا كثيرا ما ينظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها برنامج تنمية مدفوع من الخارج ليس له سوى تأثير ضئيل بل قد يكون سلبيا على مجتمعات الشعوب الأصلية. وتشير التجارب إلى وجود حاجة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية "بسواعد محلية" ولإجراء عمليات حوار ومناقشات مباشرة مع المجتمعات المحلية المعنية. ويجب أن تشمل هذه العمليات المجتمعات المحلية المعنية المتنوعة؛ مع تركيز خاص على النساء والأطفال.

٦١ - وكما تحظى هذه العمليات بالقبول وتكتسب الشرعية، يجب: إشراك مجموعة متنوعة من الشركاء في التنمية على أرض الواقع؛ والتمتع بدعم الحكومة؛ والالتزام بالقواعد الثقافية المتبعة في الإجراءات؛ واستخدام منهجيات تشاركية وتكنولوجيات جديدة؛ والاعتراف بأهمية المشاركة النسائية؛ وإجراؤها بلغات الشعوب الأصلية؛ وكفالة انسجامها مع مفاهيم الشعوب الأصلية من حيث الزمان والمكان. كما يعتبر مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستتيرة شرطا أساسيا لمشاركة الشعوب الأصلية.

٦٢ - وبغية مواجهة التحدي الهائل أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، شددت حلقة العمل على التوصيات العملية التالية لتنفيذها بصورة عاجلة:

(أ) تحث جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الدول، والمنظمات غير الحكومية، ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من القطاع الخاص على الاعتراف بالشعوب الأصلية باعتبارها شعوبا تؤثر مصالحها وحقوقها في تعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودعم وتعزيز نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان. وينبغي أن يدمج النهج القائم على حقوق الإنسان بصورة واعية حقوق الإنسان الجماعية للشعوب الأصلية؛

(ب) تحث الدول، وبغية تعزيز فعالية مشاركة الشعوب الأصلية والحكم السليم، على توفيق نهجها لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية مع المعايير والمبادئ المطروحة في مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية؛

(ج) تحث الحكومات والأمم المتحدة على كفالة فعالية مشاركة الشعوب الأصلية، بما في ذلك الشعوب الأصلية التي تقع أوطانها داخل البلدان المتقدمة النمو، في العمليات الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وتشجيع إدماج حقوقها، واحتياجاتها وأولوياتها في العمليات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية؛ وكفالة التمويل الكافي لتطوير هذه الاستراتيجيات؛

(د) تطلب إلى المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية التابع للأمم المتحدة وضع عمليات وآليات عملية لضمان أن تبرز الدول ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، في رصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقاريرها عنها مستقبلا، اعترافها الكامل بالشعوب الأصلية والقضايا التي تمسها؛

(هـ) إنشاء آليات مؤسسية طويلة الأجل وشاملة لكفالة إجراء مشاورات وتحقيق مشاركة فعالة لا تقتصر على تدخلات في مشاريع محددة بل تتناول كذلك قضايا وعمليات واسعة النطاق في مجالي السياسات والدعوة؛

(و) إشراك اللجان الاقتصادية الإقليمية في دراسة وفحص الاتجاهات والتحديات أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للشعوب الأصلية على الصعيد الإقليمي؛

(ز) دعم البحوث، ويفضل أن تجريها مؤسسات الشعوب الأصلية، حيثما أمكن، لتحليل تأثير برامج الأهداف الإنمائية للألفية على الشعوب الأصلية؛ بما في ذلك إجراء بحوث حول تأثير الاتفاقات التجارية والمالية الدولية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وسياسات وبرامج المساعدة الإنمائية الرسمية، وعبء الديون على الشعوب الأصلية؛

(ح) وضع برامج خاصة للأهداف الإنمائية للألفية مع نساء الشعوب الأصلية مع مراعاة احتياجاتهن الصحية المحددة وحقوقهن، بما في ذلك ما يتعلق منها بالصحة الإنجابية، وتوفير منح تسمح لمجتمعات الشعوب الأصلية بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بسواعد محلية؛

(ط) إقامة تحالفات تشغيلية فيما بين مختلف الشركاء المعنيين في التنمية، على سبيل المثال، عن طريق اختيار عدد محدود من البلدان أو المناطق الرائدة لبذل جهود متضافرة تكميلية من أجل وضع استراتيجيات وآليات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للشعوب الأصلية؛

(ي) دعوة ممثلي الشعوب الأصلية إلى تقييم مشاريع الحكومات والوكالات من أجل توليد دروس مستفادة وممارسات جيدة وتبادلها؛

(ك) تعزيز دور المنتدى في مجالات تيسير البحوث ودعمها والاضطلاع بها، ويشمل ذلك إقامة شراكات مع الجامعات ومنظمات الشعوب الأصلية لتوفير خدمات متخصصة، من قبيل صياغة مشاريع الاتفاقات والمساعدة في التوسط في المنازعات.

٦٣ - ودعت حلقة العمل الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والشعوب الأصلية لبذل جهود متضافرة في تنفيذ التوصيات الرئيسية التالية المتعلقة بجمع البيانات:

(أ) دعم إنشاء آليات مؤسسية لجمع بيانات مصنفة، في سياق تعدادات السكان وكذلك ما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية الرئيسية، مع مشاركة الشعوب الأصلية مشاركة كاملة وفعالة في عملية جمع البيانات، ومعالجتها ورصدها؛

(ب) وضع مؤشرات تكميلية محددة للشعوب الأصلية، إضافة للمؤشرات العامة المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) توفير دعم خاص للعمليات البناءة الجارية حالياً في أفريقيا، مثلاً في إطار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، لاستكشاف هوية الشعوب الأصلية واحتياجاتها وحقوقها الخاصة.

التحضر والهجرة

٦٤ - يُعاني معظم أفراد الشعوب الأصلية، في المناطق الحضرية، صعوبات في الحصول على السكن اللائق، والبنيات الأساسية، والخدمات ويعانون من التمييز والأفعال الأخرى مثل الإخلاء القسري. وفضلاً عن ذلك، فهم، عند التنافس في سوق العمل في المناطق الحضرية،

يصبحون عرضة لأن يكونوا ضحايا انتهاكات معايير العمل المتصلة بالتمييز، والعمل القسري، والسخرة، وعمل الأطفال وكذلك الاتجار بالبشر. ويمكن أن يؤثر الاتجار بالبشر وظروف العمل غير القانونية تأثيرا سلبيا على صحة الشعوب الأصلية، بما في ذلك الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وقد يزداد مدى تأثير الشعوب الأصلية بسبب انعدام فرص الحصول على الخدمات.

٦٥ - وفي كثير من المجتمعات، تشكل تحويلات العمال المهاجرين من الشعوب الأصلية أحد مصادر الدخل الرئيسية، وهناك إمكانية لضمان تحقيق استفادة قصوى من هذه التحويلات. وهناك أيضا إمكانية تشجيع مجتمع المانحين على تقديم منح مناظرة لمقدار التحويلات ليتسنى توسيع نطاق تأثير هذه التحويلات في المبادرات الإنمائية.

٦٦ - أوصت حلقة العمل الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة بالتالي:

(أ) تحت الدول، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة على إيلاء اهتمام خاص للظروف الصعبة التي يعيشها المهاجرون من الشعوب الأصلية بشكل خاص، داخل الحدود الوطنية أو عبرها، وعلى إجراء المزيد من البحوث، والتحليل والمناقشات حول آثار ازدياد التوسع الحضري وآثار الهجرة الداخلية والدولية على الشعوب الأصلية.

القضايا الناشئة والمبادرات الجديدة

٦٧ - حددت حلقة العمل عددا من القضايا الناشئة التي تتطلب مزيدا من الاهتمام من جميع الجهات الفاعلة:

(أ) ينبغي إيلاء اهتمام متزايد في مجال السياسات للآثار المدمرة المترتبة على تغير المناخ والتصحر في مجتمعات الشعوب الأصلية، ولظهور لاجئين بيئيين؛

(ب) دعم إنشاء صندوق استثماري خاص لتعزيز الابتكارات، والنمو الاقتصادي والازدهار الشامل في مجتمعات الشعوب الأصلية. ودعوة الحكومات إلى تكاتف لدعم هذا الجهد؛

(ج) حث الحكومات على خلق بيئات استثمارية مواتية ومصادر تمويل مبتكرة لتعزيز اقتصادات ومبادرات الشعوب الأصلية.

المرفق الأول

برنامج عمل اجتماع فريق الخبراء الدولي المعني بالأهداف الإنمائية
للألفية ومشاركة الشعوب الأصلية والحكم السليم
(نيويورك، ١١-١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)

التاريخ/الوقت	البند/البرنامج
الأربعاء، ١١ كانون الثاني/يناير	
الساعة ١٠/٠٠-١٠/٣٠	افتتاح حلقة العمل من قبل الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية
	١ البند ١ انتخاب الرئيس والمقرر
	٢ البند ٢ إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
الساعة ١٠/٣٠-١٣/٠٠	٣ البند ٣ المعايير والسياسات الدولية المتعلقة بالمشاركة والحكم السليم فيما يتعلق بالشعوب الأصلية
	الصكوك الدولية والأعمال التي تضطلع بها هيئات في الأمم المتحدة مثل لجنة حقوق الإنسان، المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، منظمة العمل الدولية
	السياسات العامة للأمم المتحدة وسياسات وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها
	سياسات المانحين بشأن المشاركة والحكم السليم مع إشارة خاصة إلى الشعوب الأصلية
	ما هي مكونات الحكم عند الشعوب الأصلية؟
	كيف تختلف أهداف واحتياجات الحكم عند الشعوب الأصلية عن احتياجات وأهداف المؤسسات العامة الأخرى؟
	بيانات استهلاكية: فيكتوريا تاوولي كوربوز، بول كوتون، مايكل دودسن، بريجيت فيرينغ، تشاندرا روي
الساعة ١٥/٠٠-١٨/٠٠	٤ البند ٤ المجالات التي تكون فيها مشاركة الشعوب الأصلية ذات صلة بالأهداف الإنمائية للألفية
	• الآليات اللازمة للتمثيل والإنفاذ (بما في ذلك مسائل الجنسين والشباب)
	• إعداد الأهداف والمؤشرات
	• الميزة التشاركية

التاريخ/الوقت	البند/البرنامج
	<ul style="list-style-type: none"> المشاركة في تنفيذ خطط الأهداف الإنمائية للألفية، وفي رصدها، وتقييمها إعداد التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية ما هي الروابط بين الحكم عند الشعوب الأصلية، والديمقراطية والتنمية البشرية؟ كيف يتم سد الفجوة بين نظريات الحكم والأدوات والممارسات الفعلية الضرورية لتعزيز أو بناء الحكم عند الشعوب الأصلية؟ <p>العروض: فيو إيسارا، مونيكا أليمان، سارة تيتشين</p>
الخميس، ١٢ كانون الثاني/يناير	
الساعة ١٠/٠٠-١٣/٠٠	البند ٥
	<p>عوامل التمكين والإضعاف في مشاركة الشعوب الأصلية وفي الحكم السليم عند هذه الشعوب، مع تركيز خاص على الأهداف الإنمائية للألفية</p> <ul style="list-style-type: none"> صنع القرار القائم على المشاركة والديمقراطية إشراك ممثلي الشعوب الأصلية؛ والتواصل والتعاون مع نظم الحكم الخاصة بالشعوب الأصلية الإدارة الشفافة للقطاع العام الحصول على الخدمات العامة، والوصول إلى الإدارة العامة والإدارة المالية حصول الجمهور على المعلومات مساءلة الحكومة ونزاهتها في عمليات صنع القرار والتنفيذ الحصول على التمويل إمكانية اللجوء إلى النظام القانوني والقضائي اللامركزية والحكم السليم العقبات، بما في ذلك انعدام الإحصاءات المهمة، والفساد وغير ذلك دور القطاع الخاص في إصلاح السياسات والتشريعات وفي تحديد برنامج التنمية وكيف يؤثر ذلك على الشعوب الأصلية

التاريخ/الوقت	البند/البرنامج
	<ul style="list-style-type: none"> • دور مجتمع المانحين في تعزيز أو إضعاف مشاركة الشعوب الأصلية في الحكم وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح الشعوب الأصلية • التركيز على الحواجز المستمرة التي تحول دون حصول الشعوب الأصلية على التمويل ودون الوصول إلى الأنظمة القانونية والقضائية والمعلومات العامة مثل الإحصاءات • ما دور مجتمع المانحين في تعزيز أو إضعاف مشاركة الشعوب الأصلية في الحكم؟
الساعة ١٥/٠٠-١٨/٠٠	العروض: فامارك هلاونشينغ؛ جولي كيتكا؛ سوداتا أبوبكرين؛ فايانا ديل بوبولو
البند ٦	أمثلة جيدة على مشاركة الشعوب الأصلية في سياسات الحكم والقوانين والميزانيات والممارسات مع الإشارة بشكل خاص إلى الأهداف الإنمائية للألفية
	<ul style="list-style-type: none"> • في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى • الهيئات المانحة الثنائية • في ممارسات الدول • إبراز وتقديم أمثلة أو دراسات فردية عن أهمية تمثيل الشعوب الأصلية في صنع القرار والاستراتيجيات التي تعزز مشاركة الشعوب الأصلية وقيادتها في السياسات والبرامج والآليات المؤسسية (بما في ذلك شؤون الجنسين والشباب) • تقديم أمثلة عن تأثير مشاركة النساء والرجال من الشعوب الأصلية على قدم المساواة في عمليات صنع القرار وتحقيق هدف التنمية المستدامة
	العروض: إرينا شافرانيك، ماريا شوك، سلمان إيرغودين
الجمعة، ١٣ كانون الثاني/يناير	
الساعة ١٠/٠٠-١٣/٠٠	استراتيجيات لبناء مؤسسات وقدرات لمشاركة الشعوب الأصلية والحكم السليم عند هذه الشعوب
البند ٧	
الساعة ١٥/٠٠-١٨/٠٠	اعتماد الاستنتاجات والتوصيات
البند ٨	

المرفق الثاني

قائمة بأسماء المشتركين

أعضاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

فيكتوريا تاولي كوربوز

ويليام لانغفيلد تمايكل دودسن

الخبراء المدعوون

ساوداتا أبوبكرين، رابطة تين هينان (بور كينا فاسو)

مونيك أليمان، من منظمة مادري

بول شارتراند (كندا)

ماريا شوك (بوليفيا)

فيو إليسارا - لا أولو، من جمعية تدعى "Ole Siosiomage Society Incorporated"، (ساموا)

فامارك هلاونشينغ، من مؤسسة ميثاق الشعوب الأصلية لآسيا

جولي كيتكا (الولايات المتحدة الأمريكية)

إرينا شافرانيك (الاتحاد الروسي)

منظومة الأمم المتحدة

إدارة شؤون الإعلام و إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعتين للأمانة العامة للأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

صندوق الأمم المتحدة للسكان

منظمة العمل الدولية

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة

المكتسب (الإيدز)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

البنك الدولي

المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

المفوضية الأوروبية

المنظمة الدولية للهجرة

المنظمات غير الحكومية

منظمة "International Native Traditional-Interchange"

شبكة "أورافتيلان" لمعلومات وتعليم الشعوب الأصلية

منظمة "Confederazin de Pueblos Indigena Euagelicas del Ecuador-Feine"

رابطة مركز أمهات الشعوب الأصلية

المصالحة الأسترالية

شعبة دراسات الشعوب الأصلية، جامعة ساسكاتشوان

الدول

الاتحاد الروسي

ألمانيا

إندونيسيا

بنغلاديش

بوتسوانا

بولندا

بوليفيا

تركيا

غواتيمالا

قبرص

كندا

كولومبيا

المكسيك

النمسا

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

اليونان

الكرسي الرسولي
